

توطئة

إذا كانت مصر هي هبة النيل كما قال هيرودوت فإنها أيضاً هبة نشاط أبنائها وفكرهم وصناعاتهم التي بدأت في الظهور منذ بدأ التاريخ المصري وبرزت في أعمال وأثار لم تنزل باقية منذ ما قبل التاريخ المصري المكتوب والمدون. فقد كان شعب مصر على مر العصور شعباً خلاقاً أفاد مما وهبته الطبيعة وأحسن استخدام هذه الهبات في تطوير الزراعة والصناعة وخلق أدوات عمل جديدة تساعد الإنسان وتمكنه من زيادة قدراته العضلية وتحويل هبات الطبيعة ومنتجاتها إلى منتجات جديدة أكثر قدرة على الوفاء بحاجات الإنسان الأساسية وإشباع تطلعاته لكل جديد ومستحدث.

وقد ظهرت إبداعات المصريين في ميادين الصناعة في تطويرهم لأدوات إنتاجهم الزراعية والصناعية، وتطويرهم لأدوات الري والنقل، وفي صناعاتهم أدوات للكتابة وصناعة ملابسهم وحليهم ومقاعدهم ومفروشاتهم وغير ذلك مما تزخر به أثارهم التي لم تنزل تحتفظ بروبقها رغم مرور آلاف السنين.

وانتقل عطاء مصر إلى غيرهم من الأمم التي اتصلت بها وتبادلت معها المنتجات. كما اكتسب المصريون بهذه الصلات معرفة جديدة، وفنون جديدة وقدرات جديدة، حتى من الذين احتلوا أرضهم لبعض الوقت وعاشوا فيها لفترة من الزمن فعرفوا العجلة كأداة من أدوات تسهيل الانتقال من غزوات الهكسوس، ثم استخدموا ما عرفوه في تطوير قوتهم وطرد عدوهم.

وكانت الصناعات الحرفية المصرية ومنتجاتها معروفة ومقدرة على مر التاريخ. وبرزت هذه المنتجات الحرفية في معابد مصر، ثم في كنائسها، وبعد ذلك في جوامعها التي تطورت على مر العصور.

وعندما غزا سليم الأول مصر في نهاية العصر المملوكي أمر بنقل أمهر أهل الحرف المصرية إلى الأستانة للمساعدة في بناء وتشيد العاصمة العثمانية الجديدة وبناء وزخرفة جوامعها ومنشأتها.

وقد رزحت مصر تحت احتلال عثماني طويل فقدت في أثناءه صفوفة من عمالها المهرة، وفقدت في الوقت نفسه دورها كمر للتجارة بين الدول بحراً وعبر طريق القوافل، وذلك بعد هزيمة أسطولها في باب المندب وبعد خضوعها للاحتلال العثماني. ودخلت البلاد بذلك في حقبة طويلة من الركود.

وقد حدث هذا الركود في مصر في الفترة ذاتها التي بدأت فيها النهضة الأوروبية. وفي بداية عصر الرحلات البحرية الكبرى وعصر السعى للوصول إلى الهند بالسفر حول أفريقيا وصولاً إلى رأس الرجاء الصالح والرحيل شرقاً في اتجاه الهند، وعبر الرحيل غرباً للاستفادة من كروية الأرض عندما تم اكتشاف عالم جديد هو الأمريكتين بواسطة كولومبس ومن تبعه من المستكشفين. وقد تبعت أساطيل الاستكشاف أساطيل الغزو والفتح.

وبينما ران على مصر وبلاد العرب كلها عهد من الركود والتخلف تحت السيطرة العثمانية. كان عصر النهضة في أوروبا وعصر المغامرات البحرية الكبرى يمهد الطريق للانتقال بأوروبا إلى عصر جديد هو العصر الرأسمالي الذي اعتمد على التجارة البعيدة وتطوير العلوم والفنون لتنشيط الصناعة والتجارة وأدوات النقل. وهذا مهد الطريق لاستخدام البخار في تسيير المركبات والسفن وللانتقال بالصناعة خطوات جديدة للأمام بالاعتماد على مبدأ تقسيم

العمل وإحلال الآلة محل الإنسان للقيام بالعمليات الروتينية المتكررة وإحلال البخار كقوة محرّكة محل الجهد العضلي أو جهد الحيوان.

ومهدت حركة النهضة الثقافية والعلمية والثورة الصناعية الطريق لتحقيق ثورات اجتماعية شملت العديد من الدول الأوروبية تم في إطارها هدم النظام الإقطاعي الذي كان سائداً، ليحل محله نظام جديد يستند إلى مبدأ حرية التجارة وحرية العمل محطماً سدود الإقطاع وفتاحاً الطريق لنهضة ثقافية جديدة ولفكر جديد يحرر العقل من قيود الإقطاع الذي فرضها النظام الكنسي ومعلناً مبدأ سيادة العقل والمعرفة، وفتاحاً الطريق لنضال مستمر لنشر الديمقراطية والتمثيل النيابي والاعتراف بحقوق الإنسان.

وبينما استطاعت مصر المملوكية أن تهزم محاولات الفرنجة لاحتلال مصر وأن تأسر لويس التاسع في المنصورة، فإن الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون قد أدت إلى هزيمة مدوية للنظام العثماني المملوكي الحاكم، وأبرزت الهزيمة تخلف مصر وتردى أوضاعها السياسية والاجتماعية والثقافية.

وأدى انهيار النظام الذي كان سائداً وثورات المصريين ضد الغزاة في القاهرة وطرد جيش نابليون بواسطة حلف عثماني بريطاني وإعادة مصر للحكم العثماني إلى تحرك المصريين للمساهمة في اختيار من يحكمهم. فاختروا محمد علي ليتولى أمرهم، وليسعى للنهوض بمصر وإنشاء دولة عصرية فيها. وبدأت مرحلة جديدة ممتدة لتحقيق نهضة في مصر ولتحقيق استقلالها وحكمها بواسطة أبنائها.

وامتدت محاولات النهوض بمصر عبر العديد من المراحل بدءاً من حكم محمد علي ومساعاه لأن تكون مصر قاعدة لحكمه، وسعيه لإنشاء جيش مصري وقاعدة صناعية في مصر واكتساب المعارف من أوروبا عن طريق البعثات. وقد انتكست محاولة محمد علي نتيجة لتدخل الدول الأوروبية التي فرضت على

مصر تحديد حجم قواتها العسكرية. وانتكست مع فرض القيود على القوة العسكرية محاولات التصنيع في مصر.

ولكن محاولات النهضة بمصر استؤنفت بعد ذلك بواسطة إسماعيل حفيد محمد علي، ثم بواسطة العرابيين، ثم بواسطة ثورة ١٩١٩، ثم بعد ذلك بواسطة ثورة ١٩٥٢. وكانت كل محاولات النهضة تتضمن محاولات للنهوض بالصناعة في مصر. وكان كل إخضاع لمصر لحكم أجنبي أو سيطرة أجنبية يتضمن تعطيل النمو الصناعي وإلحاق الاقتصاد المصري باقتصاد المحتل الأجنبي كإقتصاد تابع.

وتسعى الدراسة المقدمة اليوم عن الصناعة والتصنيع في مصر ضمن مشروع مصر ٢٠٢٠ إلى دراسة التطور الصناعي في مصر في المرحلة بين ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٥، مع دراسة آفاق التطور الصناعي في مصر في المستقبل. وقد شملت الدراسة دراسة مفهوم التصنيع، ودور الصناعة في الاقتصاد المصري. وتضمنت دراسات تفصيلية لعدد من الصناعات التحويلية الرئيسية. حيث درست الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الهندسية فضلاً عن صناعة الغزل والنسيج والملبوسات. وشملت الدراسة بذلك أهم الصناعات المصرية في المرحلة الأخيرة من مراحل النهوض بالصناعة في مصر. وكما بحثت الدراسة التطورات في عملية التصنيع والصناعات المصرية الأساسية في ربع القرن الذي يبدأ منذ بداية السبعينات وحتى منتصف التسعينات من القرن الماضي. فقد بحثت أيضاً احتمالات تطور هذه الصناعات خلال ربع قرن جديد يبدأ من ١٩٩٥ وينتهي مع نهاية المشروع في ٢٠٢٠ على ضوء سيناريوهات المشروع الأساسية.

وبينما تركز هذه الدراسة على الصناعات المصرية الأساسية التي بدأت ونمت خلال الفترة التالية لثورة يوليو ١٩٥٢، فإن دراسة صناعات المستقبل في

مصر واحتمال تطورها قد شملها عمل آخر ضمن أعمال مشروع مصر ٢٠٢٠، وهو الدراسة الخاصة بمستقبل التطور التكنولوجي في مصر الذي تم بواسطة فريق عمل يقوده الدكتور محمد أديب غنيمي والذي هو على وشك الصدور عن المكتبة الأكاديمية بالقاهرة ضمن سلسلة مشروع مصر ٢٠٢٠.

وتغطي كل من هذه الدراسة ودراسة الدكتور الغنيمي مجال الصناعة والتصنيع في مصر وتدرسان معا تطورات الصناعة في الفترة بين ١٩٧٠، ١٩٩٥ وآفاق التطور المستقبلي حتى نهاية فترة المشروع في ٢٠٢٠.

ويسعدني أن اقدم هذه الدراسة للقراء التي تمثل الإصدار رقم (٢٠) في سلسلة مكتبة مصر ٢٠٢٠، والتي تعتبر مرجعاً مهماً عن الصناعة والتصنيع ودورهما في تحقيق تنمية اقتصادية مطردة وفي خلق فرص عمل وإعلاء قدرات مصر التنافسية والتصديرية وتحسين نوعية الحياة وتحقيق العدل الاجتماعي.

القاهرة في ٢٨ مايو ٢٠٠٣

بقلم: د. إبراهيم سعد الدين
المنسق المشارك والمدير التنفيذي
لمشروع مصر ٢٠٢٠

obeikandi.com

مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع الصناعة والتصنيع في مصر، وهى تأتي ضمن المشروع البحثى الكبير "مصر ٢٠٢٠"، الذى اضطلع بمسئوليته منتدى العالم الثالث.

ولعل القارئ يسلم معى بالرأى القائل بأنه فى ظروف بلد كمصر، حيث القاعدة السكانية واسعة وقاعدة الموارد ضيقة، فإن الصناعة تكون هى محور الارتكاز للنشاط الاقتصادى. فالصناعة تتحرر من قيد الموارد بدرجة أكبر كثيرا من أغلب القطاعات الإنتاجية كالزراعة والتعدين والسياحة ... الخ، وهى تتيح فرصا كبيرة لامتناس العمالة واستيعابها فى أنشطة إنتاجية. وهى شديدة الارتباط بالقطاعات الأخرى، ويلعب فيها نشاط البحث والتطوير دورا محوريا. وهى من أهم المجالات لاكتساب المزايا التنافسية.

وطبقا للشروط المرجعية للدراسة، فإنها تغطى بصورة تحليلية التطورات فى قطاع الصناعة فى مصر خلال ربع القرن الماضى، مع دراسة حالات معينة لها أهمية خاصة: الغزل والنسيج والملابس، الصناعات الهندسية والصناعات المعدنية، (الحديد والصلب، والألمنيوم). وتعرض الدراسة لكل من هذه الصناعات بشئ من التفصيل برصد تطورها وتحليل هيكلها واستعراض أهم مشكلاتها.

وتتقسم الدراسة إلى تسعة فصول، بخلاف المقدمة والخاتمة. الفصل الأول بعنوان "الصناعة والتصنيع: المفهوم، الآليات، تحديات المستقبل". ويحمل الفصل

الثانى عنوان "تطور مكانة الصناعة فى الاقتصاد المصرى". أما الفصل الثالث فيتضمن تحليل تطور هيكل الإنتاج فى الصناعة التحويلية باستخدام أسلوب المدخلات / المخرجات. وقد خصصنا الفصل الرابع لإطلالة على الصناعة التحويلية فى الاقتصاد المصرى: الأهمية النسبية، الهيكل، المشكلات. وخصصنا الفصول من الخامس إلى الثامن للدراسات القطاعية المتعلقة بالحديد والصلب، والألمنيوم، والصناعات الهندسية، والغزل والنسيج والملابس الجاهزة، على الترتيب. أما الفصل التاسع والأخير فيناقش السيناريوهات البديلة للمستقبل.

يتطرق الفصل الأول إلى ضرورة التمييز بوعى ودقة بين التصنيع وإقامة الصناعات. فالتصنيع يتضمن بالضرورة إنشاء صناعات. ولكن إنشاء الصناعات لا يتضمن تصنيعها بالضرورة. فجوهر التصنيع هو خلق "البنية الصناعية" التى تحسب مكوناتها بدقة فى ضوء علاقات التشابك القطاعى وطبقا لتصور استراتيجى محدد. وبعد استعراض الاستراتيجيات التى طبقت فى الماضى لإنجاز التصنيع (الإحلال محل الواردات مقابل تنمية الصادرات) يشار فى هذا الفصل إلى التحديات الجديدة أمام التصنيع فى الدول النامية فى الظروف الدولية الراهنة بما تتضمنه من تنامى ظاهرة العولمة (وتشمل بدء سريان اتفاقات جولة أوروغواى (الجات ١٩٩٤)، وانتشار التكتلات الاقتصادية (الإقليمية الجديدة)، وتباطؤ نمو الدول المتقدمة ومن ثم الاقتصاد العالمى ككل). إن مثل هذه البيئة بمحدداتها المشار إليها تقتضى لإنجاز التصنيع اتخاذ العديد من التدابير على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى. ويناقش الفصل الأول باستفاضة إمكانيات وحدود اتباع استراتيجية تصنيع تركز على دور فاعل للدولة فى إطار التزامات جولة أوروغواى وفى ظل البيئة التجارية الجديدة (بيئة ما بعد اتفاقات جولة أوروغواى). ويخلص إلى أن النظام التجارى الدولى الجديد ينتقص كثيرا من حرية الدولة فى استخدام السياسة الصناعية والسياسة التجارية

والسياسة التمويلية كآليات استراتيجية للتدخل من أجل التصنيع (أنظر ملحق الفصل الأول).

أما الفصل الثاني فيتابع تطور مكانة الصناعة في الاقتصاد المصري. ويبدأ برصد تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه. وهو يوضح بجلاء اتجاه كل من معدل الاستثمار الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للهبوط على مدى ربع القرن ١٩٧٣-١٩٩٧/٩٨. وعلى خلفية هذا التباطؤ للناتج المحلي الإجمالي، تم تقسيم الفترة إلى مراحل مختلفة هي ١٩٧٣-٧٩، ١٩٨١/٨٢ - ١٩٩٧/٩٨ للتعرف على الأهمية النسبية للصناعة في تلك المراحل. وفي هذا السياق، يجري التمييز بين الصناعة بالمفهوم الواسع (شاملة التعدين والمناجم والكهرباء والغاز والماء والتشييد) والصناعة بالمفهوم الضيق (أى الصناعة التحويلية). والصناعة التحويلية في نطاق هذا الفصل تشمل القسم الرئيسي رقم (3) من التصنيف القياسى الصناعى الدولى - المراجعة الثانية (ISIC, Revision 2) الذى يتكون بدوره من الأقسام الفرعية (31-39). كما أنها تشمل القسم الرئيسى (D) من المراجعة الثالثة لذلك التصنيف (ISIC, Revision 3) والذى يضم الأقسام الفرعية (15-37). ويناقش الفصل الثانى أيضاً تطور المكانة الدولية لمصر سواء من حيث مساهمة الصناعة فى الناتج أو من حيث نصيب مصر النسبى فى صناعات معينة على المستوى الدولى.

والفصل الثالث يقدم نظرة تحليلية فاحصة لتطور هيكل الإنتاج فى الصناعة التحويلية فى مصر. ويستخدم تحليل المدخلات / المخرجات للتعرف على أهم خصائص هذا التطور، مع التركيز بصفة خاصة على الاتجاه نحو التركيز أو التنوع، الاتجاه نحو التكامل أو التفكك والاتجاه نحو الداخل أو الخارج. ويتم التحليل باستخدام جدول المدخلات / المخرجات للاقتصاد المصرى للسنتين ١٩٨٣/٨٤ و ١٩٩١/٩٢ وحساب دليل حساسية التشتت (الترابط الأمامى)،

ودليل قوة النشئت (الترابط الخلفى)، ومعاملات الواردات المباشرة وغير المباشرة، ودليل الكثافة.

ويتناول الفصل الرابع الذى شاركت فى إعداده الدكتوراة منال متولى، بشئ من التفصيل الأهمية النسبية للصناعة التحويلية وهيكلاها والمشكلات التى تواجهها. ويتبع هذا الفصل تطور معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية على امتداد الفترة محل الدراسة، والتغيرات فى نمط الملكية بين العام والخاص، كما يبرز التطور فى حجم المنشآت (كبيرة - متوسطة - صغيرة)، والدور الذى تلعبه الصناعة الصغيرة، ومدى مساهمة الصناعة التحويلية فى الصادرات. ويشتمل الفصل أيضا على التوزيع الجغرافى للصناعة التحويلية للوقوف على مدى التوازن فى توزيع الصناعة على المناطق الجغرافية المختلفة فى البلاد.

ومن بين مجموعة الدراسات القطاعية التى يغطيها البحث، يحتوى الفصلان الخامس والسادس على دراسة حالة "للصناعات المعدنية الثقيلة": صناعة الحديد والصلب وصناعة الألمنيوم باعتبارها عصب أى عملية جادة للتصنيع. فبالنسبة لصناعة الحديد والصلب، تتناول الدراسة فى هذا الفصل توضيح الأهمية الخاصة التى تحتلها صناعة الحديد والصلب فى المنظومة الصناعية للمجتمع وفى سياق عملية التصنيع. كما يتناول أيضا تطور هذه الصناعة فى مصر وتحليل ارتباطاتها الأمامية والخلفية بالصناعات الأخرى، مع مناقشة أهم المشكلات التى تواجهها واحتمالات المستقبل. ويولى الفصل هنا عناية خاصة لأقدم وأهم الوحدات العاملة فى هذا المجال وهى شركة الحديد والصلب المصرية. ويحتوى الفصل الخامس أيضا على دراسة لصناعة الألمنيوم من خلال مجمع الألمنيوم فى نجع حمادى (شركة مصر للألمنيوم). وهنا يتم استعراض الجدل الذى دار حول هذا المشروع فى ضوء كثافة استهلاك الطاقة الكهربائية على خلفية الموارد البترولية الناضبة. ويناقش الفصل الخامس أيضا

مقولة رفع أسعار الطاقة المحلية إلى مستوى الأسعار العالمية وتأثيرات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على هاتين الصناعتين.

أما ثالث الدراسات القطاعية فيتم تناولها فى **الفصل السابع**، حيث يطالع القارئ دراسة تحليلية عن أداء الصناعات الهندسية قدمتها الدكتورة منى الجرف. وهى تغطى صناعة المنتجات الكهربائية وصناعة المنتجات المعدنية وصناعة وسائل النقل. وهنا يتم رصد أداء الصناعات الهندسية فى هذه المجالات استنادا إلى محكات أربعة هى: القيمة المضافة، وإجمالى التكوين الرأسمالى، والعمالة والأجور والإنتاجية، والميزان التجارى والميزة النسبية. ويناقش الفصل أيضا أهم المشكلات التى تواجه هذه الصناعة فى مصر وعلى رأسها نظام الحوافز الكلية المعمول به لجذب الاستثمار، وهى مشكلة تواجهه الأنشطة المختلفة بوجه عام. ولكن هناك المشكلات الخاصة بالصناعات الهندسية مثل قصور السياسة الجمركية.

أما **الفصل الثامن** فيعرض لدراسة قطاعية أخرى لواحدة من أقدم الصناعات المصرية وهى صناعة الغزل والنسيج (وتشمل الملابس الجاهزة). وقامت بإعداد هذا الفصل الدكتورة منال متولى. ويبدأ الفصل بتحليل الوضع النسبى لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى الاقتصاد المصرى بدراسة تطور هيكل هذه الصناعة ومساهمتها فى الصادرات والواردات وتوفير فرص العمل. كما يستعرض الفصل المشاكل المختلفة التى تواجه هذه الصناعة وسبل تطويرها بالإشارة إلى تجارب الدول الأخرى. وهنا نتناول الدراسة مشكلة اختلال الهياكل التمويلية والمشكلات الناتجة عن تحرير تجارة تسويق القطن وأثر سياسة التحرر الاقتصادى على تكلفة الإنتاج. ثم يعرج الفصل على تجربة كوريا الجنوبية فى علاج المشكلات التى واجهت صناعة الغزل والنسيج بها.

ويناقش هذا الفصل أيضا مستقبل صناعة الغزل والنسيج فى ضوء الجات ١٩٩٤ واتفاق الشراكة المصرية - الأوربية وبرنامج تحديث الصناعة.

والفصل التاسع والأخير من الدراسة يتناول سيناريوهات المستقبل. ويولى

هذا الفصل عناية أكبر للسيناريو المرجعى أو الاتجاهى وسيناريو الرأسمالية الجديدة وسيناريو الاشتراكية الجديدة. أما سيناريو الدولة الإسلامية فلم يتم الدخول فى تفاصيل كثيرة حول مساره استنادا إلى تقديرنا بأن قابلية هذا السيناريو للبقاء أو حتى للظهور مشكوك فيها فى ضوء التداعيات التى فجرتها أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. كما تم استبعاد سيناريو التآزر الاجتماعى لسببين أساسيين. السبب الأول هو أن هذا السيناريو، فى تقديرنا، يتجاهل مقومات التوازن السياسى بين المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعىة الواسعة والمتعددة التى تشكل الركيزة السياسية لهذا السيناريو ، مما يحول دون الوصول الى إجماع. والسبب الثانى هو أن ما ورد فى الشروط الابتدائية لهذا السيناريو فيما يتعلق بنهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة ينطوى على تناقض جوهري: إذ كيف يمكن الجمع بين تعددية محكومة بسد المنافذ أمام تداول السلطة وبالمحافظة على إرث الدولة المركزية فى اتخاذ القرارات الحاكمة من ناحية، وإطلاق حق الناس فى التظاهر السلمى والإضراب عن العمل والتزام أجهزة اتخاذ القرارات على كافة المستويات بالعلانية والشفافية من ناحية أخرى، لذلك فقد أسقطنا سيناريو التآزر الاجتماعى من حسابنا.

الباحث الرئيسى

د. جودة عبد الخالق